محافظ تعز في حوار ضاف لصحيفة(14 أكتوبر):

مشكلة مياه تعز تحتل الأولوية في أجندة السلطة المحلية والقيادة السياسية

مشروع دراسة تحليل المياه تم التفاوض فيه مع الحكومة الماليزية

مجلس النواب وافق على قرض تمويل مشروع تطوير مطار تعز بقيمة 26 مليون دولار

لا توجد ازدواجية في القرارات .. والسلطتان المحلية والتنفيذية منسجمتان تماماً

تحتل قضية المياه الأولوية في أجندة السلطة المحلية في محافظة تعز بل والقيادة السياسية حيث صدرت توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بتخصيص المبالغ المالية اللازمة لتمويل المشروع الخاص بتحلية المياه.

كما أن المحافظة (تعز) تشهد العديد من المشروعات العملاقة تأتي في مقدمتها إعادة تأهيل ميناء المخا وكذا تأهيل مطار تعز الدولي ، فضلاً عن أن المشكلات التي كانت تعانيها المحافظة ومازالت خاصة فيما يتعلق بقضايا الأراضي وعدم استكمال البنية التحتية ، إضافة إلى المشاكل التي يعانيها المواطن من ارتفاع في أسعار السلع.

ولذلك ارتأت الصحيفة إجراء هذا الحوار مع الأستاذ/ حمود خالد الصوفي محافظ محافظة تعز الذي سلط الضوء على العديد من القضايا الاجتماعية والصحية والاقتصادية وجوانب أخرى لم تنشر بعد في نص الحوار التالي:

أجرى الحوار / فواز منصر

■ تحدثت عقب فوزك بانتخابات المحافظين أن من أولوياتك العمل على حل مشكلة المياه بإنشاء محطة تحلية ، إلى أين وصلتم ؟

□□ الحقيقية أن حل مشكلة المياه تحتل الأولوية ليس في أجندة السلطة المحلية فحسب بل في أجندة القيادة السياسية حيث صدرت توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بتخصيص المبالغ اللازمة لتمويل مشروع تحلية المياه واستطعنا لأول مرة إيجاد ملف يتضمن دراسة شاملة لمشكلة المائية وفي ضوئها توجهنا صوب البحث عن حلول عملية لأزمة المياه حيث تم التفاوض مع الحكومة الماليزية التي وافقت على تمويل مشروع دراسة تحلية مياه البحر كما دعونا الشركات الاستثمارية إلى أن تعد الدراسات التنفيذية للمشروع وقد تقدمت 16 شركة. بعروض فنية وبعد تحليل تلك العروض تم رفعها إلى اللجنة العليا للمناقصات لاستكمال الإجـراءات وبما يمكن قيادة السلطة المحلية من مباشرة الإجراءات التعاقدية وسيكون تنفيذ مشروع تحلية المياه النواة الأولى لحل مشكلة المياه ليس في محافظة تعز وإنما في المحافظات الأخرى كما أننا لم نتوقف عند ذلك بل نعمل على تعزيز تنوع مصادر المياه الأخرى حيث سيتم قريباً تنفيذ المرحلة الثانية لتقييم وتأهيل ثلاثين بئراً في حقل الحيمة إضافة إلى أنه وفي ضوء توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية الذي يولي مشكلة أزمة مياه الشرب في مدينة تعز جل اهتمامه فقد تم انجاز الشروط المرجعية لإعداد الدراسات الخاصة بتنفيذ مشاريع حصاد مياه الأمطار حيث تقدمت عشر شركات بعروض لتنفيذ تلك المشاريع كل ذلك يأتي في إطار حرصنا على تنفيذ الأولويات التي حددناها في برنامج عملنا المستقبلي .

■ ماذا عن مطار تعز وميناء المخا ؟

□□ ندرك أن تطوير مطار تعز وإعادة تأهيل ميناء المخا سيعيدان الاعتبار لمكانتها الاقتصادية والتجارية كما أنهما سيشكلان إضافة نوعية لتطوير الأنشطة الاستثمارية وخدمة الحركة التجارية والسياحية بالمحافظة ومن هذا المنطلق نولي هذين المشروعين الحيويين اهتماماً خاصاً فبعد مصادقة مجلس النواب على قرض تمويل مشروع تطوير مطار تعز بمبلغ 26 مليون دولار وتوقيع اتفاقية القرض مع الصندوق العربي للإنماء كان لابد لنا من التحرك لتعجيل الإجـراءات التنفيذية حيث تم أولاً تعديل اللجنة الوزارية التي كانت مشرفة على مشروع تطوير المطار إلى لجنة برئاسة المحافظ لتكون قريبة من الأعمال الميدانية ومواكبة لتنفيذه وبما يمكنها من تقييم الأداء واتخاذ الإجـراءات ووضع المعالجات السريعة كما عملنا على تشكيل لجنة للنظر في تعويضات الأراضي التي ستدخل في إطار حرم المطار وذلك برئاسة رئيس محكمة الاستئناف بالمحافظة ومهمتها فحص وثائق مدعي الملكية وتقدير التعويضات المناسبة ونحن نرأس اجتماعات أسبوعية يتم خلالها تقييم ما يتم على صعيد الميدان فيما يتعلق بالأراضي واستجلاب الوثائق من مالكي الأراضي والشروع في التعويض وسيتم قريباً البدء في تنفيذ الأعمال الإنشائية في المدرج الجديد للمطار والذي سيمثل خطوة مهمة لجذب الاستثمارات وتفعيل الأنشطة الاقتصادية والتجارية ليس في محافظة تعز فحسب بل والمحافظات المجاورة.

أما على صعيد ميناء المخا لجعله ميناء اقتصادياً تم في هذا الإطار أولاً تسوير الميناء وإنشاء كاسر للأمواج وندرس السبل الكفيلة بتفعيل دور الميناء.

■ هناك ازدواجية في القرار بين السلطة المحلية ومدراء العموم، ماهي الأسباب والحلول؟

□□ الحقيقة ليس هناك أي ازدواجية في القرار فالسلطة المحلية والتنفيذية منسجمتان وتعملان في إطار يسوده التناغم والتجانس وفقاً للقوانين واللوائح المحددة لمهامهما وبما يخدم التطور التنموي في المحافظة ويعزز مكانتها الاقتصادية والاستثمارية.

■ كيف تقيم أداء المجالس المحلية بمحافظة تعز ؟

□□ من المؤكد أن المجالس المحلية في عموم مديريات المحافظة قد اضطلعت بدور فاعل في تعزيز مسيرة العمل الديمقراطي والتنموي وما يعتمل اليوم في عموم المديريات من نشاط تنموي يؤكد أن أعضاء المجالس المحلية قد استوعبوا واجباتهم وفقاً لقانون السلطة المحلية خصوصاً وأن قيادة السلطة المحلية في المحافظة كانت السباقة في منح المجلس المحلية بالمديريات الصلاحيات كافة لذلك نجد اليوم رؤساء وأعضاء المجالس المحلية هم من يتولون مسؤولية إقرار المشاريع المختلفة بالمديريات ويتحملون مسؤولية التخطيط ومتابعة تنفيذها والإشراف عليها لذلك نستطيع القول باعتزاز إن الوعي المتنامي لدى رؤساء أعضاء المجالس المحلية بالمديريات قد أسهم في إنجاح تجربة المجالس المحلية وجعلها تجربة منفردة تستحق الإشادة والتقدير.

■ لكن لوحظ في بعض المديريات قيام أعضاء المجلس المحلي بسحب الثقة من مديري العموم.. ماهي الأسباب؟ وهل هذا يعني أن الأعضاء لم يستوعبوا قانون السلطة المحلية؟

□□ القانون واضح في مسألة صلاحيات المجلس المحلي بسحب الثقة من مديري العموم أو مدراء المكاتب التنفيذية بالمديريات لكن يجب ألا يتم استخدام هذا الحق بشكل تعسفي ودون التسلسل الإجرائي المحدد بنصوص قانون السلطة المحلية لو حظ أن هناك بعضاً من الأعضاء الذين تتصادم مصالحهم مع هذا المدير أو ذاك يتقدمون بطلب سحب الثقة دون أن تكون هناك أسباب حقيقة تدعم مطالبهم وهذا لا يعني أن الأعضاء لم يستوعبوا القانون وإنما هناك قصور لدى البعض في تفسير مواد القانون ونحن في قيادة السلطة المحلية بالمحافظة نؤكد أننا لن نتهاون مع أي مسؤول تنفيذي يقصر في واجباته او يخل بوظيفته أو يرتكب مخالفة مسلكية.

■ في محافظة تعز تفاقمت مشكلة الأراضي والصراع حول ملكيتها وصولاً إلى وجود عصابات للسطو على الأراضي في الحوبان والمطار القديم وغيرها من المناطق القريبة من المدينة؟

□□ من أولوياتنا تعزيز الاستقرار والقضاء على الاختلالات الأمنية ونركز على قضية الأمن باعتباره القاعدة الرئيسية لتحقيق التنمية المحلية وجـذب الاستثمارات الصناعية والسياحية لذلك تضطلع أجهزة العدالة (أمن – نيابة – قضاء) بدور متميز في نشر الأمن وترسيخ العدالة من خلال ضبط المعتدين أينما وجدوا وتقديمهم إلى العدالة لتقول كلمتها ونحث على الدوام أجهزة الأمن على مقاومة الجريمة وضبط كل من تسول له نفسه المساس بالسلم الاجتماعي بالمحافظة، وعدم التهاون مع من يحاولون سلب حقوق الغير وقد

معظم أصحاب المنازل التي تداخلت مع المشاريع التوسعية تم تعويضهم

نركز على قضية الأمن والاستقرار باعتبارهما القاعدة الرئيسية للتنمية

سنعمل في الفترة القادمة على تأهيل العديد من المستشفيات

ننفذ برامج عملية لمحاربة الفقر والبطالة

إستراتيجية الحكم المحلي لم يبدأ تطبيقها

تم تحقيق نجاحات متقدمة في هذا المجال ويلاحظ تدني مستوى الجريمة بشكل عام واختفاء المظاهر المسلحة التي كانت تشكل قلقاً لدى المواطنين.

■ هل وضعتهم حلاً لمشكلة أصحاب الأراضي والمنازل التي وقعت في الشوارع الرئيسية؟

□□ نستطيع القول إنه قد تم تعويض معظم أصحاب المنازل التي تداخلت مع المشاريع التوسعية والتطويرية للطرقات حيث تم تعويض أصحاب المنازل الواقعة في إطار المدخل الشرقي للمدينة ابتداء من جولة الراهدة إلى مفرق الذكرة ومطار تعز وكذا أصحاب المنازل في الدائري الثالث مروراً بجولة سوفتيل وكذا تعويض المتضررين في الدائري الجنوبي الدمغة – ثعبات – صالة ويجري حالياً حصر العوائق في المشاريع التوسعية الجاري تنفيذها تمهيداً لتعويض أصحاب المنازل التي ستتضرر من المشاريع المختلفة أما بالنسبة لأصحاب الأراضي ونتيجة لمحدودية ميزانية المجلس المحلي للمحافظة فإنه يتم إحالة قضايا التعويضات إلى فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني لتعويضهم.

ماذا بشأن التعسفات ضد الباعة المتجولين وما يتعرضون له من ابتزازات

■ تصل إلى أخذ مبالغ مضاعفة لما هو محدد من قبل السلطة المحلية؟ وماذا عن الأسواق؟

□□ لن نسمح لأحد بابتزاز الباعة أو غيرهم وسنحاسب كل من يثبت تورطه في مخالفة القرارات والقوانين ونعمل حالياً على تنفيذ خطة لإعادة تنظيم الأسواق وبما يؤدي إلى إبراز جماليات المدينة ويقضي على العشوائية وما تسببه من إعاقة حركة السير وتشويه المناظر الجمالية للشوارع حيث تم إنشاء إدارة جديدة للأسواق تتبع المجلس المحلي مهمتها إعادة تنظيم الأسواق الشعبية ونقل الباعة المتجولين إلى أسواق محددة تتوفر فيها الخدمات المختلفة بحيث يحافظ الباعة على مصادر دخلهم وعلى الجميع مساعدتنا لجعل مدينة تعز مدينة نموذجية خالية من التشوهات والعشوائية ونحث الباعة المتجولين على عدم الالتفات للإشاعات المغرضة التي يبثها بعض مرضى النفوس خصوصاً وأننا سنعمل على إيجاد أسواق تستوعب نشاطهم جميعاً ولن يكون هناك أي نوع من التعسف ضدهم كما يروج له الحاقدون على تعز.

■ تعز حتى الآن لم تستكمل فيها مشاريع البنية التحتية ماهي الأسباب؟

□□ استطيع التأكيد أن تعز اليوم بكل مديرياتها تعد ورشة عمل كبرى على طريق إيجاد بنية تحتية أساسية متكاملة حيث تشهد عموم مناطق المحافظة تنفيذ مشروعات إستراتيجية من شأنها إحداث تحول نوعي في حياة المواطنين خصوصاً أن جميع قرى وعزل المديريات ترتبط بشبكة طرقات فرعية كما تم ربط مراكز المديريات بشبكة طرقات رئيسية والعمل جار في إعادة تأهيل وسفلتة عشرات الطرقات كما أنه تم إعادة رصف شوارع مدينة تعز وتحسين وتطوير مداخل المدينة إلى جانب إيصال التعليم إلى كل قرى المحافظة وتوسيع الخدمات الطبية من خلال تنفيذ مشروعات صحية بعموم عزل ومراكز المديريات وتنفيذ مشاريع كهربائية. وعلى طريق استكمال مشاريع البنية التحتية سيتم خلال عام 2009م تدشين وافتتاح العديد من المشروعات الخدمية والتنموية في مختلف المجالات الطرقات – الصحة – التعليم – المياه والصرف الصحي كما أن المحافظة ستحتضن فعاليات احتفالات شعبنا بالعيد الوطني العشرين وقد تم رصد مخصصات مالية ستسخر لتنفيذ مشروعات إستراتيجية من شأنها تحقيق التطلعات المنشودة في تعزيز النهضة التنموية في المحافظة.

■ ماهي خطتكم المستقبلية في الجانب الصحي خصوصاً أن هناك قصوراً في الخدمات الطبية؟

□□ نولي الخدمات الطبية اهتماماً متزايداً وسنعمل خلال الفترة القادمة على إعادة تأهيل العديد من المستشفيات بما يضمن تجويد الخدمات الطبية. وقد تم مؤخراً في إطار متابعتنا للجهات المعنية اعتماد المستشفى الثورة العام هيئة عامة مستقلة إضافة إلى اعتماد موازنة إضافية لإعادة تأهيل مستشفى الجمهوري ونسعى إلى إيجاد مستشفى تعليمي تابع لكلية الطب جامعة تعز حيث أعددنا لذلك ملفاً متكاملاً يهدف إيجاد خدمات طبية وكوادر وسطية قادرة على ممارسة مهنة الطب بشقيه النظري والعملي كما سيتم إنشاء وتوسيع وتأهيل وتجهيز عدد من المراكز والوحدات الصحية في عموم المديريات ورفدها بالكادر الطبي والصحي بما يؤدي إلى تفعيل دورها في تقديم خدمات طبية متميزة للمواطنين وسيلمس المواطن ذلك قريباً سواءً في المستشفيات الرئيسية أو المستشفيات الريفية والمراكز والوحدات الصحية، كما أن الجهود متواصلة لاستكمال إنشاء مركز السرطان تعز وهو ما سيخفف معاناة مرضى السرطان بالمحافظة.

■ أحـزاب المشترك تتهم السلطة المحلية بتحويل المعلمين الى مناطق أخرى بسبب مواقفهم السياسية فضلاً على تسييس الوظيفة العامة؟

□□ ينبغي أن يدرك الجميع ان العملية التعليمية لا تخضع لاعتبارات حزبية وان حدث نقل معلمين من منطقة الى أخرى فان ذلك يأتي في إطار إعادة توزيع المعلمين حسب احتياج المدارس فهنا عديد من المدارس بحاجة الى معلمين في المواد العلمية فيما يتكدسون في الغالب في مراكز المديريات او عاصمة المحافظة الأمر الذي يستدعي إعادة التوزيع بصورة عادلة.

■ ماذا عن الوضع الاجتماعي كالرعاية وكفالة الأيتام الذي غاب بشكل تام عن المناطق الريفية؟

□□ في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية فقد تم تنفيذ برامج عملية لمحاربة البطالة والفقر وتوفير فرص عمل من خلال مشاريع الرصف وإنشاء الطرق وتوسيع برامج التأهيل في المعاهد المهنية والتقنية والصناعية وكذا توسيع نطاق المشمولين بالرعاية الاجتماعية في عموم قرى المحافظة، حيث يصل عدد المستفيدين من الرعاية الى نحو مائة وخمسة وأربعين ألف أسرة وسيتم خلال عام 2009م اعتماد حالات جديدة وفقاً لمؤشرات الفقر بالمحافظة، الى جانب تقديم القروض للأسر المستفيدة من الرعاية وبما يمكنهم مستقبلاً من الاعتماد على أنفسهم، أي اننا نسعى الى تحويل المستفيدين من الرعاية من أسر متلقية للمساعدات الى اسر منتجة، كما اننا نولي رعاية الأيتام اهتماماً متزايداً من خلال العناية بدار رعاية الأيتام بالمحافظة التي تقدم خدمات متميزة للأيتام سواء في مجال التعليم او الصحة وبناء القدرات العلمية والمعرفية وسنعمل خلال الفترة القادمة على توسيع إنشاء مراكز تنمية المجتمع والأسر المنتجة ومواصلة الاهتمام بالطفولة والنشء لخلق جيل متسلح بالعلم والمعرفة.

■ مـاذا بشأن انضمام بعض قيادات المشترك في المحافظة الى المؤتمر الشعبي هل تم ذلك بقناعة أم بممارسة ضغوط؟

□□ بالنسبة لانضمام عدد من القيادات الحزبية المعارضة في المحافظة الى المؤتمر الشعبي العام فهذه قناعة وهم أصحابها وبإمكان أي متابع ان يقرأ مدلولاتها، وهذه ليست البادرة الأولى فالمؤتمر هو الحزب الحاضن للجميع بوسطية نهجه وسمو غاياته وأهدافه.

وبرأيي هذا يدل على حيويته ووعيه للمتغيرات وتغليب أعضائه للمصلحة الوطنية وابتعادهم عن التقوقع في إطار المصالح الحزبية الضيقة.

■ مـاذا حقق الحكم المحلي لأبناء تعز؟ وهل أنت راض عن ما تحقق؟

لم يبدأ تطبيق إستراتيجية الحكم المحلي بعد، ولكن فيما يتعلق بتجربة السلطة المحلية في المحافظة فقد أسهمت بالدفع بوتيرة التنمية خصوصاً في المديريات وقلصت الى حد كبير من البيروقراطية والمركزية وحظيت المديريات بتوزيع عادل للمشاريع وقد حققت تعز مراكز متقدمة على مستوى المحافظات في الاستغلال الأمثل للدعم الحكومي، وكذا البرنامج الاستثماري وتنمية الموارد لخدمة النهوض بواقع المحافظة، ولذا فنحن نتطلع الى المزيد من الدعم الحكومي بما يتناسب مع حجم المحافظة والكثافة السكانية فيها. لذلك تستطيع التأكيد ان المجالس المحلية قد اضطلعت بدور فاعل في تعزيز مسيرة التنمية المحلية وتحقيق التطلعات على صعيد ترسيخ المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي.

■ ما هي الإجـراءات المتخذة لضبط أسعار السلع الاستهلاكية في المحافظة؟

□□ في إطار حرصنا على حماية المستهلك وتعزيز استقرار الوضع التمويني عملنا على تفعيل دور المجلس التمويني بالمحافظة وشددنا على ضـرورة تفعيل قضايا الرقابة التموينية بما يضمن حماية المستهلك وضبط المغالين والمتلاعبين بقو المواطنين، حيث تم تشكيل لجان خاصة بضبط المخالفين الى جانب إنشاء غرفة عمليات لتلقي البلاغات عن المغالين في الأسعار وعقدنا مؤخراً اجتماعاً مع أصحاب المخابز والأفران وتم إلزامهم بضرورة تحديد أوزان الرغيف والروتي بما يتناسب مع انخفاض أسعار القمح والدقيق ووجهنا مكتب الصناعة بتشديد الرقابة وضبط المخالفين وإحالتهم إلى أجهزة العدالة لاننا لن نسمح لأحد بالتلاعب بمعيشة المواطنين وسنعمل على إغلاق أي محل تجاري لا يلتزم صاحبه بالأسعار.